

عليه ومثله اذ خال المني فاذا ولدت الامكان
منه لحقه وان لم يعتز به او قال عزلت لان
المأخذ يسبقه الي الرحم وهو لا يجس به وهذا
فايدة كونها فراشا بما ذكر فلا تصير فراشا بغير
كاللكم والخلوة ولا يلحقه ولدها وان خلاها
بخلاف الزوجه فانها تكون فراشا بمجرد الخلوة بها
حقي اذ اولدت لامكان من الخلوة بها لحقه وان لم
يعتز في بالوطي والفرق ان مقصود النكاح
التمتع والولد فالتفي فيه بالامكان من الخلوة
وملك اليمين قد يقصد به التجارة والاستخدام
فلا يلتفي فيه الا بالامكان من الوطي لان نفاه
و ادعي استبراء بعد الوطي بخصنة مثلا بقيد
زدهما بقولي و خلوة ومنعته لسته اشهر
فاكثر منه اي من الاستبراء فلا يلحقه لان الوطي
الذي هو المناط عار منه دعوي الاستبراء فبقي
تخص الامكان ولا تعويل عليه في ملك اليمين
و غارق ما لو طلق زوجته ومضت ثلاثة اقرا
ثم اتت بولد يمكن كونه منه حيث يلحقه بان
فراش النكاح اقوي من فراش التسمية بدليل
تبوت النسب فيه بمجرد الامكان بخلافه في التسمية
اذ لا بد فيه من الاقرار بالوطي او البينة عليه

وقد

وقد عارض الوطي هنا الاستبراء فلم يترتب عليه
الحقوق كما تقرروا ناخذ لا لاجل حق الولد اما
اذا صنعته لاقل من ستة اشهر من الاستبراء
فيحقه للعلم بانها كانت حاملا حينئذ فان اكرهته
اي الاستبراء حلف ويكفي فيه ان الولد ليس منه
فلا يجب التعرض للاستبراء كما في ولد الحرة ولو
ادعت ايلا اذ فانكر الوطي لم يحلف وان كان
ثم ولد لان الاصل عدم الوطي كتاب
الرضاع هو بفتح الراء وكسر الالف لغت لصن الندي
وشرب لبنه وشرعا اسم لحصول لبن امرأة
او ما حصل منه في معدة طفل او دماغه والاصل
في تحريمه قبل الاجماع قوله تعالي وامها تم اللاتي
ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة وخبر الصحابي
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وتقدمت
الحرمه به في باب ما يحرم من النكاح والكلام هنا
في بيان ما يتصل به مع ما يذكر معه اذ كانه ثلاثه
رضيع ولبن ومرضع و شرط فيه كونه ادمية
حيه حياة مستقرة بلغت ولو بكر اسن حيف
اي يتسع سنين قريه تقريبية فلا يثبت تحريم بلبن
رجل او خنثي ما لم تقطع الوشاة لانه لم يخلق
لغذا الولد فان شبه سائر المايعات ولان اللبن اثر

اسم